

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 10 أغسطس 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5478)

والأفضل
20
Distinction





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - نحو تعزيز الجهود العالمية لمكافحة الجرائم الإلكترونية

الإمارات اليوم

03 - نحو مزيد من الازدهار السياحي

تقارير وتحليلات

04 - دوافع إصرار المالكي على الولاية الثالثة لرئاسة الحكومة العراقية وخشيته من الملاحقة القضائية

05 - فرص كبيرة لتفوق الاقتصاد الهندي على الاقتصاد الصيني

06 - لماذا يصعب ردع تنظيم «داعش»؟

07 - أهم خمسة أسلحة تستخدمها القوات البرية الصينية

شؤون اقتصادية

08 - «الاتحاد للطيران» تستحوذ على 49% من «إيطاليا»

من إصدارات المركز

09 - القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي



نحو تعزيز الجهود العالمية لمكافحة الجرائم الإلكترونية

إذا كانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد غدت من أولى دول العالم في احترام حقوق الإنسان وصون كرامته وحياته الأساسية، فإن المنظومة القانونية والتشريعية تحمي أفراد المجتمع، مواطنين ومقيمين وزائرين، من مختلف الجرائم التي تهدد أمنهم، وتحرمهم من ممارسة حقوقهم، بما في ذلك الجرائم الإلكترونية، التي تتمثل في الاحتيال الإلكتروني وانتهاك الملكية الفكرية والإساءة إلى السمعة والتزوير وغسل الأموال وغيرها من الجرائم، وصولاً إلى جرائم الإرهاب والتهديدات الأمنية للمجتمع والسيادة، التي بدأت تنتشر حول العالم، وباتت في كثير من الأحيان عابرة للحدود، وتهدد مستقبل الإنسان والمجتمع والدولة في كثير من الأحيان، موظفة في ذلك الأدوات والتطبيقات التكنولوجية. وحرص القيادة الرشيدة، ممثلة في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وتوجيهاته الحكيمة، قاد إلى إصدار القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2006 لمكافحة الجرائم الإلكترونية ومحاصرتها في مهدها. ومن أجل مواكبة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي قادت إلى مزيد من انتشار هذه الجرائم وتنوعها وتزايد خطورتها، فقد عمد المشرع الإماراتي إلى إصدار المرسوم بقانون اتحادي «رقم 5 لسنة 2012»، فضلاً عن العديد من القرارات والقواعد والتعليمات الخاصة بمكافحة هذا النوع الخطير من الممارسات غير المشروعة، فقامت هذه التشريعات والقرارات بتشديد العقوبات المطبقة على مقترفي هذه الجرائم وعملت على توسيع نطاق تطبيق هذه العقوبات، بما يتناسب مع ما طرأ على الجرائم ذاتها من تنوع وانتشار، وذلك كله بهدف تحصين الفرد والمجتمع من الوقوع في براثن تلك الجرائم، ومن أجل حماية الأمن الوطني من الإرهاب بشتى أنواعه ووسائله وأهدافه. وبفضل هذه الجهود تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة الآن المركز الحادي عشر عالمياً، والأول على مستوى المنطقة العربية وكذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ضمن قائمة الدول الأفضل في حماية حقوق الملكية الفكرية ومكافحة قرصنة البرمجيات. ووفقاً للدراسة السنوية للاتحاد الدولي لمنتجي البرمجيات التجارية، وذلك برغم عظم التحدي، خصوصاً في ظل اتساع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف نواحي الحياة في الإمارات، كأحد أوجه اهتمام القيادة الرشيدة بالتحويل إلى مجتمع المعرفة وحرصها على استخدام تطبيقات الحكومة الذكية من أجل الارتقاء بالواقع المعيشي للسكان.

ولقد حرص «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» منذ زمن بعيد، باعتباره أحد مراكز البحوث المهمة بالقضايا الاستراتيجية، على تسليط الضوء على ظاهرة الجرائم الإلكترونية وانتشارها حول العالم، والتهديدات الناتجة عن ذلك بالنسبة إلى الأمن والاستقرار والرخاء العالمي. وقد ركز العديد من فعاليات «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» على دراسة هذه الظاهرة الخطرة، سعياً إلى إيجاد قاعدة وأرضية إقليمية وعالمية صلبة لمواجهتها، وعلى سبيل المثال، فقد عقد المركز مؤتمره السنوي الثامن عشر، في شهر إبريل من العام الماضي تحت عنوان «الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين»، وكان جُل التوصيات التي خرج بها المؤتمر، وغيره من فعاليات المركز ودراساته ذات الصلة، يحث على ضرورة تضافر الجهود الوطنية والدولية لمواجهة الجرائم الإلكترونية بشتى صورها، وتطوير أطر قانونية وتشريعية عالمية تتمتع بالمرونة والكفاءة، بما يسمح لها بمواكبة التغيرات التي تشهدها تلك الجرائم. وأكدت تلك التوصيات أيضاً على ضرورة بذل جهود أوسع لنشر الوعي المجتمعي وتثقيف المواطن والمجتمع العالمي لحمايته من الوقوع في براثن هذه الجرائم الخطيرة، ولاسيما حين يتم توظيفها لخدمة أغراض فكرية وسياسية ونشر الأفكار المتطرفة والإرهابية، ناهيك عن تهديد شبكات وأنظمة التسويات المالية الدولية وزعزعة استقرار الاقتصاد العالمي.

نحو مزيد من الازدهار السياحي

لئن كانت مرحلة التمكين الاستراتيجية التي قادها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، منذ عام 2004، قد شملت جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، فإن السياحة كانت من ضمن الأولويات الاستراتيجية لكونها من أبرز مصادر تنويع الدخل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

لقد استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تحقق السعادة والرضا والرفاهية لمواطنيها، وتبوّأت على الصعيدين الإقليمي والدولي مكانة مرموقة ورائدة على خارطة أكثر الدول تقدماً وازدهاراً واستقراراً في العالم وفقاً لمؤشرات تقرير التنافسية الدولي للمنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» العام 2013/2014، وهو أمر يفسر متانة البنى التحتية التي تنعم بها الدولة بما فيها قطاع السياحة، وبالدرجة التي باتت فيها الدولة من أفضل الوجهات السياحية في المنطقة والعالم. فوفقاً لتقرير أصدرته المنظمة العربية للسياحة، لعام 2013، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة حصلت على المركز الأول في مجال البنية التحتية للنقل الجوي بين 140 دولة على مستوى العالم، وحصلت على المركز الأول بين الدول العربية في تنافسية السفر والسياحة بناءً على التحليل الذي أصدرته المنظمة العربية للسياحة لعام 2013، فضلاً عن أن الدولة كانت في صدارة الدول في جذب السياح، حيث احتلت المركز الأول عالمياً في مجال التسويق السياحي، والأول في منطقة الشرق الأوسط في التطوير السياحي، حيث سجلت الإمارات إيرادات سياحية تقدر بنحو 182.6 مليار درهم خلال العام المذكور. إن الشعار الذي يسير عليه بكل دأب وإخلاص «المجلس الوطني للسياحة والآثار» ويسعى إلى تحقيقه، والمتمثل في «سبع إمارات.. وجهة واحدة»، يضطلع بمسؤولية كبيرة في تنفيذ طموحات القيادة الرشيدة لتكون الإمارات في مقدمة بلدان العالم في مجال السياحة، ولاسيما أن ما يتوافر من بنى تحتية ومطارات عملاقة ومواصلات في غاية التنظيم ووفق أرقى المعايير العالمية من حيث الأمان، فضلاً عما تتمتع به الدولة بوصفها من أفضل البيئات الآمنة في العالم من حيث الاستثمار وسيادة الأمن والقانون والتعامل الإنساني وتقديم أفضل الخدمات التي تتطلبها السياحة على مدار اليوم.

إن التقرير الإخباري الذي بثته القناة الأمريكية «سي إن إن» في السادس من شهر أغسطس الجاري عن إمارة رأس الخيمة، يسلط الضوء على العديد من الجوانب المهمة، وخاصة حين وصف البيئة هناك بأنها تقدم الكنوز الطبيعية الرائعة والخيارات الترفيهية المتعددة، وتُعتبر وجهة مثالية للمسافرين الذين يبحثون عن الجوهر الحقيقي للجزيرة العربية، فضلاً عما تتمتع به من تراث أثري متميز وتاريخ ثقافي غني، فضلاً عن مجموعة فريدة من نوعها تجمع أربعة مناظر طبيعية مختلفة تشمل السهول الخصبة والجبال والشواطئ الساحلية وأشجار المانغروف والصحراء.

لقد استثمرت الإمارات أكثر من 100 مليار درهم في إقامة مطاراتها وتطويرها في السنوات الخمس الأخيرة وحدها، بحيث أصبح مطار أبوظبي قادراً على استيعاب 20 مليون مسافر، فيما يستوعب مطار دبي ما بين 60 و90 مليون مسافر، إضافة إلى مطارات الشارقة ورأس الخيمة والعين والفجيرة.

إن وسائل الإعلام وشركات العلاقات العامة ومكاتب السياحة وغيرها من الجهات ذات العلاقة بالسياحة تتحمل مسؤولية جماعية لدعم المجلس الوطني للسياحة والآثار للترويج لما تمتلكه الإمارات من مقومات الصناعة السياحية المتقدمة، بل إن الأفراد أنفسهم -مواطنين ومقيمين- بإمكانهم الترويج واستقطاب السياح من مختلف أنحاء العالم، فالسياحة باتت اليوم غير مقتصره على زيارة المواقع الأثرية والطبيعية والتسوق فحسب، بل تشمل السياحة العلاجية والرياضية والفنية والغولف والفوروملا والفن والمؤتمرات الدولية والسباحة وغير ذلك من المجالات التي تستقطب سياح العالم.

دوافع إصرار المالكي على الولاية الثالثة لرئاسة الحكومة العراقية

في الوقت الذي لا يزال فيه نوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته، يصر على حقه الدستوري في رئاسة ثلاثة للحكومة في العراق، لكونه صاحب الكتلة الأكبر في الانتخابات الأخيرة، فإن محللين يرجحون انهيار العملية السياسية برمتها، ودخول البلاد في حرب أهلية تقود إلى التقسيم.

عندما طالب بعدم ملاحقته قانونياً أو محاكمته. هناك محللون يشيرون إلى أن الدافع الرئيسي لسلك المالكي هو أنه استنفد جميع خياراته ومفاوضاته مع الأطراف جميعاً لقبوله منصب رئيس الحكومة لولاية ثالثة، بما فيها «التحالف الشيعي» الذي ينتمي إليه، بل إنه يعتقد أن التحالف قد غدر به هذه المرة، بخلاف الدوريتين السابقتين اللتين كان فيهما السبب في توليه رئاسة الحكومة، لهذا يصر المالكي على أن ائتلافه هو صاحب الكتلة الأكبر داخل البرلمان، وليس «التحالف الشيعي»، كما حصل في الدوريتين السابقتين، وهو ما يُعدُّ تحدياً حقيقياً لجميع



الكتل المنضوية داخل تحالف الائتلاف الشيعي. في هذا السياق، فإن قياديين في «التحالف الشيعي» قد أصدروا بيانات عديدة عزوا فيها رفضهم تولي المالكي الحكومة الثالثة، إلى «تدهور العراق أمنياً واقتصادياً وسياسياً»، في وقت اتهم فيه رئيس الوزراء العراقي الأسبق أياد علاوي المالكي، مرات عديدة، بأنه المسؤول الأول والأخير عن التدهور الحاصل في العراق، وأنه هو الذي يقود البلاد إلى التشرذم والتقسيم والحرب الأهلية. ووفقاً لتقارير محللين، فإن ثمة دافعاً آخر حمل المالكي على التمسك بمنصبه، ولاسيما بعد أن بثت وسائل الإعلام تصريحات لمسؤولين إيرانيين بهذا الشأن، وهو أن طهران تعتقد أن المالكي لم يعد قادراً على الحفاظ على وحدة بلاده، وأنها تبحث عن زعيم بديل، وهو ما رصده مراقبون في تهديد المالكي الأخير، في إشارته إلى رفض التدخل الخارجي، وعدّوه بداية انفرط التحالف بينه وبين إيران بعد انفرط عقد التحالف الشيعي.

فالكلمة الأسبوعية التي أدلى بها المالكي الأربعاء الماضي وحذر فيها من أن أي محاولة غير دستورية لاختيار رئيس الوزراء ستفتح «نار جهنم» على البلاد، لأن ذلك يصادر كلاً من إرادة الناخبين والعملية السياسية والديمقراطية ويفتح ثغرات هائلة للتدخل الخارجي، حسب تعبيره، وقال: «إن ذلك يشكل طعنًا للعملية السياسية والدستورية».

من وجهة نظر مراقبين، فإن إصرار المالكي على مواجهة جميع ضغوط التحالف الشيعي، وفي مقدمته التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر و«المجلس الأعلى» التابع لعمار الحكيم، وجميع الكتل

السياسية الأخرى باستثناء كتلة دولة القانون (95 مقعداً من مجموع 328 مقعداً هي عدد مقاعد البرلمان) التي يترأسها وعدم تخليه عن الترشح لولاية ثالثة يأتي لأسباب من أبرزها:

- الخوف من الملاحقة القانونية والقضائية، فكثير من خصومه الشيعة والأكراد والسنة يتهمونه بتنفيذ جرائم حرب ضد الإنسانية، وعلى سبيل المثال، مجزرة «الحويجة» في إبريل 2013 التي راح ضحيتها نحو 82 قتيلاً وعشرات الجرحى تم تنفيذ حكم الإعدام بهم في العراق، بسبب اعتصامهم سلمياً ومطالبتهم ببعض الحقوق، فضلاً عن أن منظمات دولية قد أصدرت بيانات نددت فيها بعمليات استهداف المدنيين العزل من الأطفال والنساء في مدن الأنبار والفلوجة وقصفهم بالبراميل المتفجرة واعتبرتها جرائم حرب. وقد أفصح المالكي عن هذه الخشية من خلال الشروط التي وضعها مقابل تخليه عن ترشحه لولاية ثالثة حديثاً،

فرص كبيرة لتفوق الاقتصاد الهندي على الاقتصاد الصيني

برغم نجاح الصين في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى مما حققته الهند على مدار سنوات، فإن من المرجح أن يربح الاقتصاد الهندي السباق على المدى الطويل؛ لكونه أكثر ديناميكية واعتماداً على حرية الأسواق، بعكس نظيره الصيني الذي يعتمد على الاقتصاد الموجه والإنفاق الحكومي.



الكبير. والثالث، أن إصلاح الاقتصاد الصيني سيمثل عبئاً على النمو على المدى القصير».

فوارق أساسية بين الهند والصين

الفارق الجوهرى في المقارنة بين الصين والهند هو أن الأولى تعتمد على الاقتصاد الموجه الذي لا تلعب فيه قوى السوق دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية، بينما تعتمد الثانية نظاماً ديمقراطياً، وإن كان فوضوياً بعض الشيء، إذ تمثل فيه الاضطرابات الاجتماعية ملمحاً أساسياً ثابتاً للنسيج الاجتماعي، لكنها أصبحت أمراً مقبولاً من طرف المسؤولين. وقادة الصين يخشون الاضطرابات الاجتماعية، ما يجعلهم يلجؤون إلى استخدام القوة لقمع التظاهر.

وفيما يعتمد النمو الاقتصادي في الصين على الإنفاق الحكومي والدين، فالنمو الهندي يعتمد على الديناميكية والأسواق الحرة إلى حد بعيد، في نظام أشبه ما يكون باقتصادات الأسواق الديمقراطية في الولايات المتحدة وأوروبا. وفي حين تعتمد الصين النموذج السوفيتي المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية، تعمل الهند تدريجياً على تقليل التدخل الحكومي في العملية الاقتصادية. وفيما تعكف الصين على بناء المدن والطرق اعتماداً على الإنفاق الحكومي، تقوم الهند بتشجيع الشركات التي تركز على رأس المال الخاص والملكية الفكرية؛ مثل البرمجيات والتكنولوجيا الحيوية أو الصناعات الخدمية مثل الدعاية والإعلان. وتتساوى الصين والهند من حيث تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية، وإن كانت الكفة تميل إلى الأولى نوعاً ما.

يرى المحلل السياسي، كريستوفر ويلين، أن ثمة أوجهاً للشبه والاختلاف بين الهند وجارتها الصين اللتين تتصدران قائمة «الاقتصادات الناشئة»، فرغم تعرض الاثنتين لسنوات طويلة من الحكم الاستعماري فإن الهند خرجت من هذه التجربة كنظام ديمقراطي، بعكس الصين التي تحولت إلى دولة شيوعية سلطوية، وبينما تتمتع الهند باقتصاد ديناميكي قائم على السوق يعتمد الاقتصاد الصيني نظاماً يتمتع بهامش محدود من الحرية.

وذكر المحلل في مقال بمجلة «ناشونال إنترست» أنه مع وضع التباين في الاقتصاد السياسي بين الدولتين في الاعتبار، يبدو النمو الاقتصادي في الهند أقل من مثيله في الصين للوهلة الأولى، فبرغم تراجع النمو الاقتصادي في الهند إلى أقل من 5%، تُظهر الإحصاءات الرسمية أن الاقتصاد الصيني حقق نمواً بنسبة 7.5% خلال الربع الثاني من العام نفسه (على أساس سنوي)، لكن رغم هذا، يظل نمو الاقتصاد الهندي أفضل من حيث النوعية، ويبدو صاحب الحظوظ الأوفر في المستقبل.

لكن لماذا هذا التفاوت بين الاقتصاديين؟ يعزو أستاذ الاقتصاد والفلسفة بجامعة هارفارد، والحاصل على جائزة نوبل، أمارتيا سن، التفاوت إلى «وجود فجوة كبيرة بين الهند والصين من حيث تأمين الخدمات العامة الأساسية، وهو ما يستنزف أموالاً طائلة تؤثر سلباً في مستوى المعيشة وتشكل عبئاً على النمو الاقتصادي»، لكن الباحث يراهن على مصداقية الإحصاءات الصينية، إذ يعول المسؤولون على الاستقرار السياسي أكثر من تعويلهم على الحرية الاقتصادية.

ويعتقد جيمس جرابر، الباحث في الاقتصاد الآسيوي، أن الهند «ستنجح في تجاوز الصين قريباً من حيث النمو الاقتصادي الحقيقي لثلاثة أسباب: الأول، تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين بمعدلات أسرع مما تشير إليه إحصاءاتها الرسمية. والثاني، أن السيطرة على النقد يمكن أن تستغرق سنوات - لا شهوراً - بسبب الانتعاش الاقتصادي

لماذا يصعب ردع تنظيم «داعش»؟

إن استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على حقول النفط ومصادر المياه في العراق، ومخازن الأسلحة المتطورة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة العراقية في الماضي، وما فعله التنظيم في سوريا باستيلائه على مساحات واسعة هناك، وما يفعله بالجنود السوريين من تمثيل بجثثهم، وإقحام التنظيم الجيش اللبناني مؤخراً في الأحداث عن طريق التدخل في مدينة عرسال الحدودية مع سوريا، كل ذلك يزيد من تعقيد الأزمة في منطقة الشرق الأوسط، ويصعب إمكانية ردع التنظيم.



وإعلان الرئيس أوباما في يونيو الماضي أيضاً، وبعد استيلاء المقاتلين على الموصل - ثاني أكبر مدينة في العراق - عن إرسال ما يصل إلى 300 مستشار عسكري لمساعدة الجيش العراقي على مواجهة سيطرة التنظيم، إلى جانب وجود جهود في الاتجاه نفسه داخل أروقة «مجلس الأمن»، لكن كل ذلك لم يحدث تغييراً كبيراً في المعادلة، وتظل مهمة ردع «داعش» غير سهلة.

وما زالت هناك صعوبة في تحقيق إجماع دولي حول آليات مواجهة التنظيم، والدليل على ذلك البيان الذي أصدره «مجلس الأمن»، وصاغته روسيا، محذراً الدول من شراء النفط من «داعش»، من دون الإشارة بوضوح إلى الأطراف التي تقوم بشراء هذا النفط. والأمر الغريب من وجهة نظر الكاتبة، أن هناك مزاعم من طرف ائتلاف المعارضة السورية بأن التنظيم يبيع النفط لحكومة الأسد، حتى في الوقت الذي تحاول فيه الحكومة الإطاحة بالتنظيم، ويقول محللون إن حكومة الأسد لم تخصص الكثير من طاقاتها أو قوتها العسكرية لمحاربة «داعش»، نظراً إلى تقارب مصالح الطرفين، إذ يسعيان معاً إلى تهميش الجماعات المتمردة الأخرى في سوريا، بما في ذلك الفصائل المعتدلة المدعومة من الغرب.

كتبت سوميبي سينغوبتا في مقال لها بصحيفة «نيويورك تايمز»، أن تنظيم «داعش» (الدولة الإسلامية في العراق والشام سابقاً) جذب مقاتلين من كل أنحاء العالم، وأصبح التنظيم على قوائم الأعداء الوطنيين لكل الدول تقريباً، فضلاً عن قائمة الأمم المتحدة للمنظمات الإرهابية الخاضعة لعقوبات. وقد فشل التعاون الدولي حتى الآن في وقف صعود هذا التنظيم، برغم أن نفوذه يفرض تهديداً على مصالح القوى العالمية، ومن شأن استمرار صعوده أن يُعقّد التنافس القائم بين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. ويقول الخبراء إن دعم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا للحكومة العراقية، التي يهيمن عليها نوري المالكي، المنتمي إلى الطائفة الشيعية، قد يبعث رسالة خاطئة إلى الأطراف السنية داخل العراق وخارجه. وإذا اتجهت الولايات المتحدة لدعم الأكراد، فإن ذلك سيثير استياء الحكومة العراقية وكذلك الحكومة التركية، فكلتاهما تعارض انفصال الأكراد عنها. وعلاوة على ذلك، فسيكون من المستحيل على الولايات المتحدة دعم حكومة الرئيس السوري بشار الأسد في محاربة تنظيم «داعش» في سوريا، نظراً إلى الجهود التي شاركت فيها الولايات المتحدة على مدى السنوات الثلاث الماضية لإطاحة نظام بشار الأسد ذاته.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت بعض الإجراءات خلال الأسابيع الماضية لمواجهة تنظيم «داعش» والمتطرفين التابعين له، فقد أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية الأربعاء الماضي فرض عقوبات ضد أولئك الذين يُعتقد أنهم يمولون التنظيم، وكذلك إعلان البيت الأبيض تقديم 500 مليون دولار في صورة مساعدات إضافية للثوار المعتدلين في سوريا في يونيو الماضي، محذراً من مخاطر وقوع الأسلحة في الأيدي الخاطئة، بجانب قيام البيت الأبيض بإرسال أسلحة إلى العراق نهاية العام الماضي،

أهم خمسة أسلحة تستخدمها القوات البرية الصينية

برغم اعتماد الجيش الصيني على ساحلي الجو والبحرية لتحقيق الردع الإقليمي فإن قواته البرية تعتمد على خمسة أسلحة أرضية هي الأشد خطراً وفتكاً في تنفيذ سيناريوهات محتملة في دول الجوار.

الذي يمثل النسخة الصينية من الصاروخ الروسي SA-2 Guideline. ويصل مداه إلى 100 كيلومتر، ويتم وضع أربعة منه في مجموعة واحدة وإطلاقها عن طريق قاذف محمول على العربة. والصاروخ مصمم لإسقاط الطائرات والصواريخ الباليستية وصواريخ كروز. وقد نجح هذا الصاروخ في التفوق على منافسيه مثل صاروخ «باتريوت» الأمريكي، والصاروخ SAMP/T Aster الأوروبي، والصاروخ S-300 الروسي. وقد أثارت تركيا لغطاً كبيراً في الآونة الأخيرة بعد أن وقع اختيارها على الصاروخ FD-2000 - النسخة التصديرية للصاروخ HQ-9 - لتسليح شبكة الصواريخ أرض-جو البعيدة المدى المنصوبة على مستوى البلاد.

ثالثاً: الصاروخ HJ-8 «السهم الأحمر» المضاد للدبابات: هو صاروخ من الجيل الثاني مصمم لتدمير المدرعات، وقد جرى نشره أول مرة في منتصف

الثمانينيات، وبرغم أن التكنولوجيا المستخدمة في تطويره قديمة نسبياً، فإنه يتمتع بتصميم قوي، وهو صاروخ متوسط من فئة صواريخ TOW-II الأمريكية أو Milan الأوروبية، وربما تأثر تصميمه بكليهما، ويتراوح مداه الفعال ما بين 100 متر و6000 متر. وتستخدمه القوات الحكومية في الحرب الدائرة الآن في سوريا.

رابعاً: الصاروخ QW-1 أرض-جو: هو صاروخ للدفاع الجوي، ويتم إطلاقه من على الكتف، وهو قادر على تدمير الأهداف الجوية التي تحلق على ارتفاعات منخفضة (30-4000 متر)، ويصل مداه إلى حوالي 5000 متر كحد أقصى. وهو شبيه بالصاروخ الأمريكي Stinger.

خامساً: سلسلة المركبات البرمائية Z: هي عائلة جديدة من العربات البرمائية المجنزرة، وتعتبر المركبة الرئيسية - ZBD-2000 - مركبة قتال لأفراد المشاة قادرة على السير في المياه بسرعة قد تصل إلى 45 كيلومتراً في الساعة بفضل مراوحها النفاثة.



يعتقد الخبير الاستراتيجي، كاييل ميزوكامي، في مقال نشرته مجلة «ناشونال إنترست»، أن «جيش التحرير الشعبي الصيني» (الجيش الصيني) يمر بمرحلة طويلة من التحولات بعد أن اتخذت القيادة الصينية قراراً مهماً في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991 بتحويل الجيش من الاعتماد على القوى البشرية إلى الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، ما أدى إلى انخفاض حجم الجيش بنسبة 60% منذ عام 1980، وقد جرى تحديث الجيش وتزويده بالأسلحة والمعدات التي تُلائم متطلبات الأمن القومي، وتم إدخال دبابات وصواريخ ومركبات برمائية جديدة في صفوف الخدمة، بما يجعل الجيش الصيني من أكثر الجيوش تجهيزاً على مستوى العالم. وتعتمد الصين على الجيش في تأمين الحدود، وتستخدم ساحلي الجو والبحرية كقوة ردع لحسم النزاعات الإقليمية، وخصوصاً مع اليابان والولايات المتحدة

الأمريكية، لكن ثمة مواقف محتملة يمكن أن تلعب فيها القوات البرية الصينية فيها دوراً حاسماً، كاجتياح دول الجوار أو السيطرة على الجزر المتنازع عليها مع تلك الدول، ومن أجل ذلك تعتمد القوات البرية خمسة أسلحة برية هي الأشد خطراً وفتكاً:

أولاً: دبابة القتال الرئيسي ZTZ-99: وهي دبابة من الجيل الثالث، وتعتبر أحدث دبابة يستخدمها الجيش الصيني حالياً، برغم تصميمها الذي يعود إلى حقبة التسعينيات، وقد جرى حتى الآن إنتاج 200-300 دبابة منها، وهي تحمل مدفعاً رشاشاً رئيسياً من عيار 125 ملم، يمكن أن يطلق ثمانين دفعات نيرانية في الدقيقة الواحدة، والدبابة مصفحة بحيث تكون قادرة على إطلاق الصواريخ البعيدة المدى والمضادة للدبابات.

ثانياً: الصاروخ Hongqi-9 أرض-جو: وهو صاروخ بعيد المدى، وقادر على الوصول إلى ارتفاعات عالية، بدأ استخدامه في عام 1997، ليحل محل الصاروخ HQ-2

«الاتحاد للطيران» تستحوذ على 49% من «أليطاليا»

كانت خطوطاً جوية جيدة ولكنها متعثرة مادياً، ما يستدعي الحاجة إلى تعديل أوضاعها جذرياً. وشدد هوجان على ثقة الاتحاد في تحقيق الآمال بخصوص «أليطاليا»، وقال: «ما كنا لنجئ إلى هنا لو لم نكن نؤمن بإمكانية إعادة هيكلة أليطاليا بحيث تعود وتحقق الأرباح. ستكون أليطاليا الخطوط الجوية الأكثر جاذبية في أوروبا». وتجري الشركتان محادثات بشأن الاتفاق منذ ثمانية أشهر. وشارك في مراسم التوقيع رئيس مجلس إدارة «أليطاليا» روبرتو كولانينو إلى جانب الرئيس التنفيذي لأليطاليا جابريل ديل تورشيو.



وقعت شركة «الاتحاد للطيران» وشركة «أليطاليا» الإيطالية اتفاقاً، تشتري بموجبه الناقل الإماراتية 49% من الشركة الإيطالية المتعثرة، وتضخ 560 مليون يورو (751 مليون دولار)، في خطوة تتيح للاتحاد اقتحام أحد أهم الأسواق الأوروبية، وقالت الاتحاد إنها ستعيد هيكلة «أليطاليا»، مشيرة إلى أملها في أن تعود الشركة التي تتخذ من روما مقراً لها إلى تحقيق الأرباح بحلول عام 2017. وأعلن المدير التنفيذي لطيران الاتحاد، جيمس هوجان، في مؤتمر صحفي عن خطة لمدة ثلاث سنوات؛ لإعادة تشغيل «أليطاليا» قائلاً: «لقد

روسيا والصين تستعدان لإبرام اتفاقية مقايضة لعمليتهما



يستعد «بنك روسيا المركزي» بالتعاون مع «البنك الشعبي الصيني» لتوقيع اتفاقية يتم بمقتضاها مقايضة عمليتهما الوطنيتين «الروبل» و«اليوان»، وقد أكد بنك روسيا المركزي أن إجراءات تنسيق تتم حالياً لإعداد مشروع الاتفاقية، والمشروع وصل إلى مستوى عالٍ من الجاهزية. وبشأن الحجم المحتمل لبرنامج المقايضات، ذكر البنك أن مثل هذه التفاصيل ستكون مرتبطة بالطلب على آلية المقايضة، ويتوقع البنك أن تتيح الاتفاقية توسيع إمكانيات استخدام عمليتي الدولتين «الروبل» و«اليوان» في الحسابات التجارية الثنائية. كما أشار البنك إلى أن الاتفاقية ستشكل آلية إضافية لضمان الاستقرار المالي الدولي، وستقدم فرصاً إضافية لجذب السيولة المالية لدى نشوء حالات حرجة. وستسهم الاتفاقية في تشجيع تطور التجارة المباشرة باليوان والروبل في الأسواق النقدية الداخلية بالدولتين. وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد طرح في وقت سابق فكرة إنشاء آليات جديدة لإدارة الاحتياطات النقدية المتبادلة بين روسيا والصين، لجعل الروبل واليوان أكثر استقراراً، ومن أجل المساهمة في زيادة استقرار الهيكلية المالية العالمية.

حظر نصف الصادرات الغذائية الأوروبية إلى روسيا



كشفت المفوضية الأوروبية أن نحو نصف صادرات دول الاتحاد الأوروبي إلى روسيا من المنتجات الزراعية والغذائية وقعت في قائمة الحظر الروسية. ووصلت قيمة صادرات المنتجات الزراعية والغذائية لدول الاتحاد الأوروبي في العام الماضي، والتي حظرت روسيا استيرادها حالياً، بما فيها منتجات الأسماك، إلى 5.3 مليارات يورو، في حين بلغت قيمة إجمالي صادرات دول الاتحاد الأوروبي إلى روسيا في العام الماضي 11.4 مليار يورو. وقالت المفوضية الأوروبية إن أقل من 10% من صادرات المنتجات الزراعية للاتحاد الأوروبي تذهب إلى روسيا، بقيمة 11 مليار يورو، في حين تبلغ القيمة الإجمالية لصادرات الاتحاد الأوروبي من المنتجات الزراعية إلى دول العالم 120 مليار يورو. وحظرت روسيا أول من أمس ولمدة عام كامل استيراد مجموعة من المنتجات من الدول التي شاركت في عقوبات ضدها تتعلق بالأزمة الأوكرانية، كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا والنرويج، وشملت قائمة الحظر لحوم الأبقار والخنازير والطيور والفواكه والأجبان والألبان والمكسرات ومنتجات أخرى.

القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي



تلك الدول التي تمتلك من الثقل والأهمية؛ ما يجعل دورها عاملاً لا يمكن الاستغناء عنه؛ فـ «مجموعة الثماني» (G8)، تمثل من حيث الأساس، تجمعاً أوروبياً - أطلسياً، يضم دولاً ديمقراطية صناعية رئيسية في العالم (برغم تزايد التشكيك في «أوراق اعتماد» روسيا كنظام ديمقراطي يتبنى اقتصاد السوق الحرة)، والتجمع الآخر الأكبر منه، هو ذلك الذي تجسده «مجموعة العشرين» (G20)؛ وهو الذي تتميز تركيبته الجغرافية والسياسية الاقتصادية بطابع عالمي أكبر، مقارنة بـ «مجموعة الثماني»؛ ما يعكس تراجع دور دول تلك المنطقة، أما ثالث هذه التجمعات البارزة، فيضم بلداناً نامية تتميز بسرعة نموها الاقتصادي: (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين)، ويعرف اختصاراً باسم مجموعة «بريك» (BRIC).

لا تبلغ أي دولة منزلة «القوة العظمى» إلا من خلال توافر مزيج من الإيمان بالقدرات الذاتية والإعلان الصريح عنها، كما أن هذه المنزلة يمكن أن تُمنح لهذه الدولة أو تلك عن طريق إقرار قوى عظمى أخرى واعترافها بأن الدولة (أو الدول) التي تبلغ تلك المنزلة، تمتلك من القدرات العسكرية والاقتصادية ما يمكنها من لعب دور رئيسي في الشؤون الدولية، وربما يصل بها إلى حد الوقوف موقف المتحدي لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها «قوة عظمى»، سواء على المدى القصير أو المدى المتوسط. وتصف وثيقتا استراتيجية الأمن القومي الأمريكية، الصادرتان في 2002 و2006، «القوى العظمى» - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين والهند وروسيا - بأنها «مراكز قوة عالمية».

وعلى الرغم من أن كلاً من هذه «المراكز» يسعى لاستعراض قدرات أكبر مما يعرض الآخر داخل المنظومة الدولية، فإن ثمة فوارق واضحة بين مراكز القوة الخمسة هذه؛ فقد صار مفهوماً في نظر بعض المراقبين أن توصف الصين والهند وروسيا بالقوى الناشئة، على حين أن قدرات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة («الغرب السياسي» القديم) تمر بمرحلة تراجع نسبي. وضمن هذه القوى الخمس، توجد ثلاث دول نووية - روسيا والصين والولايات المتحدة - ولكل منها مقعد دائم في مجلس الأمن؛ أما الهند فهي قوة نووية ولكنها لا تشغل مقعداً كهذا في المجلس، على حين يضم الاتحاد الأوروبي دولتين نوويتين، كل منهما عضو دائم فيه (فرنسا والمملكة المتحدة). وثلاث من هذه القوى الخمس، تعد من الأنظمة الديمقراطية التي تعتمد اقتصاد السوق الحرة (الاتحاد الأوروبي، والهند، والولايات المتحدة)، بينما تتبنى اثنتان منها نظاماً يسمح بحرية السوق، إلا أن الدولة تفرض سيطرتها بقوة عليها (الصين، وروسيا).

ومع أن عبارة «مراكز القوة العالمية» تمثل إحدى طرائق توصيف القوى العظمى، فإن بروز منظومات جديدة (وإن كانت تعاني مواطن ضعف مؤسسية) يوحي بأن الأمل في نشوء إدارة جماعية على المستوى الدولي، مازال قائماً في

مكانة كل منهما كأنموذج ذي صدقية. كما أن النظم الأوتوقراطية الدائمة تنعم اليوم بنفوذ أكبر تفرضه على الديمقراطيات المدينة، بل إنها تحررت من اتكالها عليها، فضلاً عن حصول تراخ واضح في القيود المفروضة على أفعالها وتحركاتها. ولنا في السياسات الحمائية، وسياسة تأمين الموارد والثروات الوطنية، وتواصل عملية «بلقنة» شبكة الإنترنت، وضعف التحالفات الكبرى، خير الأدلة على عودة الدول لتأكيد سيطرتها على اقتصاداتها ومجتمعاتها. وتحمل هذه السياسات في طياتها خطر إيجاد ما يعرف ببيئة «إفقار الجار» التي تتميز بالتفوق والانكفاء إلى الداخل.

وتواجه القوى العالمية سلسلة من التهديدات الاستراتيجية المترابطة فيما بينها، كالهجمات الإرهابية التقليدية ضد البنى التحتية المدنية الحساسة و«إرهاب أسلحة الدمار الشامل» والدول الهشة، التي تشكل 13% من بين جميع دول العالم، ويعيش فيها قرابة سدس إجمالي سكانه، وهي التي تعد مسؤولة عن نصف الحروب الأهلية التي نشبت حتى الآن في هذا العالم، وعن 77% من كل الأزمات الدولية التي اندلعت في عصر ما بعد الحرب الباردة. ويمكن مثل هذه الدول أن تكون مُعدية؛ جراء التداخل الواضح فيها بين قضايا الفقر والصراعات والجريمة وهشاشة الدولة.

السؤال الحقيقي الذي يطرح نفسه هو: كيف ستكون طبيعة العلاقات بين القوى العظمى؟ وهل سيمكن وصف النظام العالمي بذلك الذي يضم عالمياً واحداً يسوده الاعتماد المتبادل ويمكن التنبؤ بتطورات وأحداثه، وحيث تسهم التهديدات الاستراتيجية المشتركة في إيجاد حوافز قائمة على المصالح والمنافع المتبادلة ومن شأنها الدفع بعجلة التعاون بين القوى العظمى إلى أمام؟

إن التعاون العالمي هو السبيل الوحيدة للتحكم في تحديات القرن الحادي والعشرين الجديدة اللاتماثلية. فلن يكون في مقدور أي أمة إدارة هذه المهمات وحدها، مثلما ليس في وسع المجتمع الدولي بأسره، القيام بذلك في غياب دعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من غير الدول. ولا بد من العمل معاً؛ للتوصل إلى استجابات أمنية مناسبة للتعامل مع الوقائع والأوضاع التي نشأت في القرن الحادي والعشرين.

والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل سيتخذ النظام العالمي، وهو الذي يتوقع بروزه في هذا القرن، شكل نظام العالم الواحد الليبرالي القائم على مبدأ الاعتماد المتبادل، والذي سيتسم بحوافز نفعية تدعو إلى التعاون وبتوافر مكاسب عملية للقوى العظمى جميعاً، بدعم من مشاركات متعددة الأطراف في مؤسسات؛ (كالأمم المتحدة، و«مجموعة العشرين»، وما شابه ذلك من منظمات إقليمية)، وأنظمة، (ومنها - مثلاً - نظام مراقبة الأسلحة، ونظام مواجهة تغيرات المناخ، ونظام تعزيز التجارة)، ومعايير كونية مشتركة، وقانون دولي معزز؟

وكخيار بديل، وعضواً عن مفهوم جديد لـ «تعددية الأطراف»، وعصر جديد لـ «الشراكات العالمية»، هل تعمد «القوى العظمى» الجديدة إلى تطوير مفهوم عملي صالح للتطبيق لنظام عالمي من شأنه تقوية دورها التنظيمي في المناطق المتاخمة لها، واستعراض قدراتها على المستوى العالمي من خلال مؤسسة تنفيذية يتم تشكيلها من تجمع يتكون من «مجموعة السبع»، زائداً دول «بريك» الأربع، مع عدد آخر من الدول؟ وهل سيستند هذا النظام إلى القدرات المادية المصحوبة بتماسك التكتلات الجيوسياسية وتلاحمها، والتي ستتميز بهرمية السلطات الإدارية وتبني مبادئ توازن القوى، أكثر من تميزها بمبدأ الاعتماد المتبادل فيما بينها، وهو الذي يقوم على تقاسم المصالح؟ وهل ستتجه القوى العظمى إلى مأسسة أفضلياتها وأولوياتها، بشكل مؤسسات ومنظمات دولية غير ذات جدوى، وتبني مفهوم «المحصلة الصفرية» فيما يتعلق بإدارة أسباب تززع الأمن وانهياره؟ وهل ستززع القوى العظمى هذه، إلى لعب دور أوسع ضمن النظام القائم حالياً، أو إلى تغيير النظام نفسه؟

من المؤكد أن الأزمة المالية العالمية قد عززت التحول العالمي الاستراتيجي الجوهري في النظام القائم من النواحي النفسية والسياسية والاقتصادية؛ إذ تسببت الأزمة في «إعادة ترتيب» مناطق نفوذ مختلف البلدان، وكشفت عن تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد العالمي تميز بتحول مركز القوة بشكل متسارع نحو آسيا، وعن نشوء نظام عالمي متعدد الأقطاب؛ فدول مجموعة «بريك»، ومن بينها الصين تحديداً، تتمتع حالياً بموقع عالمي أقوى نسبياً مقارنة بالولايات المتحدة وأوروبا، اللتين ضعفت